رأي القدس

لعنة اكتوبر تحل بالجيش الامريكي

■ اعلن الجيش الامريكي امس عن مقتل عشرة من جنوده في هجمات شنتها قوات المقاومة في اماكن متفرقة في العراق، وبذلك يرتفع عدد القتلى الى سبعين جنديا منذ مطلع شهر تشرين الاول/ اكتوبر الحالي، وهو اعلى رقم من الخسائر في اسبوعين تقريبا منذ الغزو الامريكي للعراق.

واللافت ان الحديث عن وضع «استراتيجية خروج» من العراق بات يتصاعد في جانبي المحيط الاطلسي، اي في بريطانيا وامريكا بعد ان تزايدت أعداد القتلى بشكل مرعب، سواء في صفوف قوات الاحتلال الامريكي، او في صفوف العراقيين انفسهم.

وربما يكون الرئيس جورج بوش الابن وحليفه توني بلير رئيس وزراء بريطانيا هما الوحيدان اللذان يريان الامور على عكس ما تراه الاغلبية الساحقة من السياسيين والعسكريين على حد سواء، فما زالا يصران على ان الاوضاع تتحسن، ويؤكدان على ضرورة تأجيل اي انسحاب قبل اكمال المهمة، اي اعادة الامن والاستقرار الى العراق وتأهيل قوات الامن العراقية لتولي مهمة الحفاظ عليهما بعد انسحاب القوات الاجنبية.

جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكي الاسبق، والحليف الأوثق «لقبيلة بوش» اعد تقريرا مطولا مع مجموعة من الباحثين حول المخارج المتاحة من الكارثة الحالية في العراق، اوصى فيه بالتخلي عن المكابرة والقول بأن الامور تسير على ما يرام، وضرورة البدء في التفكير بالانسحاب الكبير، ودعوة جيران العراق، وخاصة سورية وايران، لارسال قوات تحفظ الامن وتضع حدا للفوضى الحالية.

وزير الخارجية الاسبق ربما يهيىء الرأي العام الامريكي لخطوة الهروب من العراق، من خلال تسريباته هذه، وبتنسيق مسبق مع ادارة الرئيس جورج بوش، واحداث تغييرات جذرية في السياسة الامريكية الخارجية في الشرق الاوسط، وهي السياسة التي ادت الى سلسلة من الكوارث سواء في العراق او افغانستان او لبنان او فلسطين المحتلة.

فمن الواضح ان هذا التوجه، اي التمهيد للانسحاب لا يقتصر فقط على تقرير بيكر، وانما ينعكس بجلاء في التصريحات التي ادلى بها الجنرال ريتشارد دانات رئيس هيئة اركان الجيش البريطاني وطالب فيها بسحب القوات البريطانية من العراق بأسرع وقت ممكن لان وجودها بات مصدر توتر، وقال ان الجهود الرامية الى اقامة عراق ديمقراطي باتت محكومة بالفشل، وهي تصريحات غير مسبوقة من اعلى رتبة في المؤسسة العسكرية وفسرها الكثيرون على انها اكبر تمرد على القيادة السياسية التي يتزعمها توني بلير.

العراق بات فعلا، وليس قولا، يتحول الى فيتنام جديدة بالنسبة الى الامريكيين و«سويس» ثانية بالنسبة الى حلفائهم البريطانيين. واذا كانت فيتنام الاولى قد اطاحت بالرئيس ليندون جونسون بطريقة مهينة، فان فيتنام الثانية ستوجه ضربة قاصمة الى الرئيس بوش وعائلته والحزب الجمهوري الذي يتزعمه.

ولعل موقف توني بلير اصعب بكثير من موقف حليفه بوش، ومصدر هذه الصعوبة ان الاول اي بلير لن يغادر موقعه في غضون سبعة اشهر، والرأي العام البريطاني، او نسبة كبيرة منه، ما زالت تحمل له الكثير من الود. فلا يوجد اي مؤشر على ان حروبه في العراق وافغانستان التي ورط شعبه وجيشه فيها في طريقها الى التحسن، بل تزداد سوءا يوما بعد آخر.

الرئيس بوش سيدفع ثمنا باهظا نتيجة فشل سياساته الخارجية في انتخابات الكونغرس النصفية التي ستجري في غضون ثلاثة اسابيع، حيث تشير معظم استطلاعات الرأي الى تقدم كبير للديمقراطيين فيها. اما توني بلير فستطارده «لعنة العراق» حتى بعد خروجه من السلطة، بحيث لن تجعله يتمتع بتقاعد مريح تماما مثلما كان عليه حال انطوني ايدن بعد ازمة السويس الشهيرة.

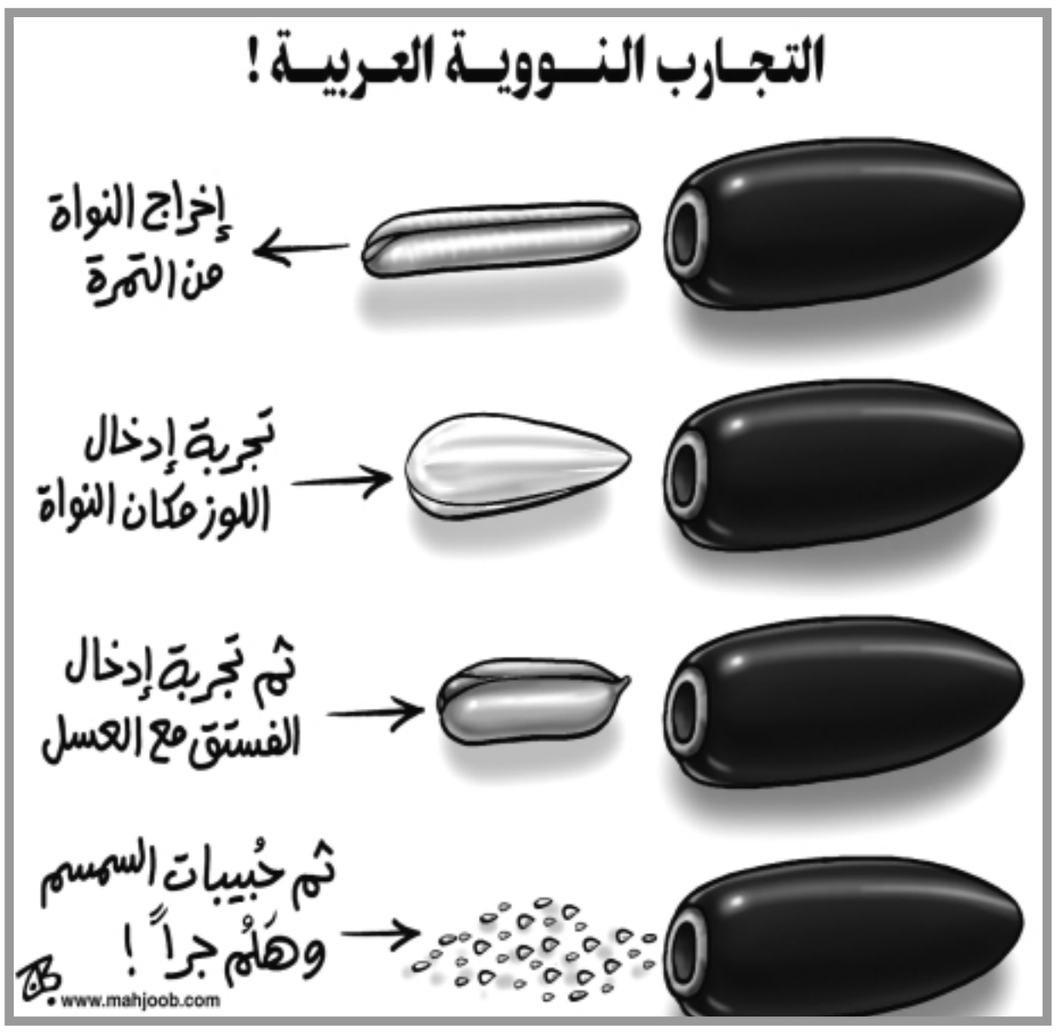

العبث بمستقبل العراق ومستقبل شعبه

د. بشير موسى نافع *

■ توصل البرلمان العراقي الجديد في الأسبوع الماضي، خلال جلسة تحوطها الشبهات، إلى إقرار قانون الفيدرالية. طبقاً للاتفاق الذي مهد للتصويت، فلن يبدأ تنفيذ القانون إلا بعد مرور ثمانية عشر شهراً. بالرغم من هذا الشرط التأجيلي، فإن الأطراف العراقية السياسية تعرف ان من طرحوا فكرة الفيدرالية، من صمموا على إدراجها في الدستور، ومن بذلوا كل جهد ممكن لتصويت البرلمان على القانون، قد عقدوا العزم على تنفيذ المشروع. والفيدرالية، تعرف هذه الأطراف، هو مشروع لتقسيم العراق، لا أقل. هذا المشروع هو عبث دموي وخطير بمستقبل العراق ومستقبل ابنائه، كما هو عبث ببنية المنطقة العربية – الإسلامية. ومن يتحمل مسؤولية هذا العبث ليس الاحتلال فحسب، بل أيضاً المجلس الأعلى بقيادة عبد العزيز الحكيم، والحزب الإسلامي بقيادة طارق الهاشمي. وعلى العراقيين، مهما مرت بهم من صعاب، وما قد يمر بهم من موت ودمار، ان يتذكروا هؤلاء الذين حولوا بلادهم إلى رهينة لطموحات أنانية ولأوهام السيطرة الفئوية والطائفية. عقدت جلسة البرلمان التي صدقت على مشروع القانون مع غياب الكتلة الصدرية، كتلة الحوار الوطني التي يقودها صالح المطلق، نواب حزب الفضيلة، وكتلة التوافق التي يمثل نواب الحزب الإسلامي أغلب أعضائها. وبينما تعني هذه المقاطعة ان القانون مرر بموافقة جزء من النواب الشيعة فقط، إضافة إلى النواب الأكراد، فإنه لا يعفي الحزب الإسلامي من المسؤولية، نظراً لأن البرلمان لم يكن له ان ينظر في القانون أصلاً، ومنذ القراءة الأولى، لولا الصفقة التي عقدوها مع جماعة الحكيم. ولكن هذا المستوى من التأييد والمقاطعة هو على أية حال دليل على ضعف التأييد الذي يحظى به مشروع الفيدرالية حتى في أوساط الطبقة السياسية العراقية الجديدة، التي هي بطبيعتها وظروف ولادتها وارتباطاتها، طبقة تفتقد الكثير من شروط المصداقية الوطنية.

بعد يوم واحد فقط على تمرير القانون، عقد أكثر من ستمائة من شيوخ العشائر العراقية، الشيعة والسنة على السواء، مؤتمرا لهم في مدينة كربلاء، أعلنوا فيه عن رفضهم مشروع الفيدرالية ودعوا إلى وحدة العراق والعراقيين. وفي حين فشل دعاة المشروع طوال العامين الماضيين في حشد ثقل شعبي لتأييده، فإن هناك من يشير إلى توظيف أساليب غير مستقيمة خلال جولة الحكيم الأخيرة في بعض مناطق الجنوب من أجل بناء رأي عام شيعي يدعم فكرة الفيدرالية. ويكاد الحكيم، وبعض الملتفين حوله من السياسيين العراقيين الشيعة الطائفيين، هم وحدهم من يقف خلف المشروع. الطرف الآخر الداعم لتقسيم العراق هو بالطبع مجموعة المحافظين الأمريكيين الجدد، الذين تحرك أغلب سياساتهم المصالح الإسرائيلية وأهداف التفوق الإسرائيلي الأبدي في المنطقة. وقد أظهر الحكيم وجماعته تبنياً كاملاً لهذه الأهداف، صراحة واستبطاناً، معربين عن رغبتهم في طمس هوية العراق العربية وارتباط العراق بالمجموعة العربية، وداعين إلى تقسيمه (تحت قناع الفيدرالية) إلى مناطق سنية وشيعية وكردية.

حرصت جماعة الحكيم، خلال سنوات التسعينات وخلال الشهور القليلة التي شهدت التحضير لغزو العراق، على إظهار وجه عربي ووطني عراقي وحدوي. بل ان وجود جماعة الحكيم في إيران لم يمنعها من إقامة علاقات وثيقة بسورية والسعودية والكويت. ولم يبدأ الحكيم والملتفون حوله في دفع فكرة الفيدرالية والترويج لها إلا بعد مرور زهاء العام على الغزو والاحتلال، مصاحبة هذا التحول بهجوم دعائي رخيص على العرب وعروبة العراق، وعلى التوجهات الإسلامية لقوى المقاومة العراقية. بعض الخبثاء، من العراقيين وغيرهم، يقول بأن الحكيميين كانوا دائماً ينتوون السوء للعراق وأهله، وأنهم مارسوا تقية سياسية على العراقيين والعرب حتى فتح الاحتلال لهم أبواب العراق وساحته. ولكن الأرجح ان الأمر أعقد من ذلك قليلاً. فمنذ ما قبل الاحتلال بقليل ولد لدى المجلس وقيادته وهم مفاده أنهم القوة الرئيسة في الجسم السياسي العراقي المعارض، وأنهم إن أحسنوا التفاهم مع الأمريكيين فإن سقوط نظام صدام حسين سيوفر لهم فرصة السيطرة على العراق وحكمه. ولا بأس من أن يشارك الأمريكيون في هذه السيطرة والحكم لبضع سنوات. ولكن العراق المحتل جاء بما لا تشتهي السفن.

على مستوى البنية السياسية، ظهرت جماعة الحكيم كقوة سياسية وحزبية هزيلة، لا يرقى أغلب شخصياتها إلى الدرجة المتوسطة للبنية السياسية العراقية. وعلى مستوى شيعة العراق، الذين خططت جماعة الحكيم للارتقاء على أكتافهم بترويج خطاب طائفي مقيت وابتزازي، ظهرت قوى سياسية أخرى، كانت أكثر فعالية ومصداقية. وفي حين عملت قيادات المجلس على تقديم نفسها باعتبارها الحليف الأوثق للاحتلال، أخفق التآمر مع الأمريكيين للقضاء على التيار الصدري في 2004 في إخراج الصدريين من الساحة السياسية الشيعية، أو حتى في إضعافهم. وقد واجه مخطط حكم العراق تحديه الأكبر في تصاعد المقاومة العراقية، وإخراج المناطق العربية ذات الأكثرية السنية، إضافة لمعظم بغداد، من سيطرة الاحتلال والنظام العراقي الجديد الذي أقامه. وهنا، على وجه الخصوص، طرح مشروع الفيدرالية باعتباره البديل الوحيد الممكن لحلم حكم العراق، بغض النظر عن التكلفة الإنسانية الفادحة التي سيحملها التقسيم على صعيد التطهير الطائفي، وعن العواصف السياسية الإقليمية التي سيطلقها المشروع على صعيد الخوف المتبادل بين الجماعات الطائفية والإثنية في جوار العراق، وربما حتى انفجار العنف.

الحزب الإسلامي لم يكن جزءاً من مشروع الفيدرالية، ولا هو حتى من القابلين به. ولكن الحزب ينتهج سياسة انتهازية فاضحة، لا يبدو ان بين قياداته من يدرك الثمن الفادح الذي قد يدفعه العراق والعراقيون لهذه السياسة. دخل الحزب الإسلامي العملية السياسية باسم الحفاظ على وحدة العراق الوطنية، بعد ان أصبح عزوف السنة العرب عن هذه العملية مظهراً لانقسام العراقيين وعجزهم عن رسم مستقبلهم كجماعة وطنية. وبالرغم من الجدل الواسع الذي أطلقه انخراط الحزب في العملية السياسية، فقد كان هناك، حتى بين المعارضين لتلك الخطوة، من كان مستعداً لتفهم نبل دوافع الحزب. ولكن أداء الحزب الإسلامي الهزيل في مرحلة مجلس الحكم، سرعان ما تحول إلى نهج سياسي خاطئ ومدمر. عارض الحزب الإسلامي، وعلى لسان زعيمه الجديد طارق الهاشمي، مشروع الدستور بلغة لا ينتابها الشك. على ان هذه المعارضة لم تستمر طويلاً، وسرعان ما وافق الحزب على المشاركة في الاستفتاء على مسودة الدستور، مقدماً الغطاء لشرعية استفتاء كان الجميع يعرف ان من المستحيل تمريره بدون تزييف واسع النطاق. وما بدأت الاستعدادات للانتخابات البرلمانية حتى بادر الحزب لارتكاب خطيئته السياسية الكبرى. ففي حين كانت الدعوة إلى انخراط العرب السنة في العملية السياسية هي دعوة للحفاظ على اللحمة الوطنية، قاد الحزب الإسلامي جهداً خارقاً لتشكيل قائمة طائفية باسم السنة العرب في موازاة القائمة الشيعية التي قادها جماعة الحكيم. موقف السنة العرب باعتبارهم ثقلاً غير طائفي، كان هو الضمان الوحيد المتبقي لكسر حدة القوى الطائفية وإعادة الاعتبار للجماعة العراقية الوطنية. ولكن الحزب الإسلامي تخلى عن هذا الموقف بدون مبرر كاف، وربما بدون مبرر على الإطلاق.

عندما فاجأ الحزب العراقيين بالموافقة على طرح مسودة الدستور على الاستفتاء ادعى قادته ان تغيير موقفهم جاء في مقابل موافقة الأمريكيين والأطراف الأخرى على تعديل الدستور بعد الانتخابات البرلمانية. وبغض النظر عن جدوى هذا التعديل، الذي يبدو من المستحيل في ظل القيود المفروضة ان يمس التوجهات الرئيسية لهذا الدستور، فإن مشاركة الحزب في الانتخابات من خلال قائمة طائفية يناقض في حد ذاته خطاب الحزب المعارض للتقسيم الطائفي والإثني والداعي لعراق موحد. ولأن ليس لهذا النهج من قاع، فإن المساومة التي عقدها الحزب مع جزء من القائمة الشيعية، والتي أسست للإقرار البرلماني المشبوه لقانون الفيدرالية، تأتي نتاجاً طبيعياً لنهج خاطىء من البداية، نهج يعوزه الوضوح السياسي والحكمة وتقديم مصلحة العراق على مصلحة الحزب وقياداته. خلف هذا النهج كان تقدير الهاشمي ومستشاريه ان التحالف مع الأمريكيين، لا الوطنية العراقية، هو الورقة الرابحة. كما رسم جماعة الحكيم سياستهم على أساس التحالف الشيعي الطائفي مع الاحتلال، فقد عملت جماعة الهاشمي (ومعها بعض الشخصيات السنية الأخرى) على تأسيس تحالف سني طائفي بديل مع المحتلين. ولم تكن إدارة الاحتلال، ممثلة بالسفير خليلزاد، سوى إطلاق إشارات غامضة وعارضة في اتجاه السياسيين العرب السنة ليتورط الحزب الإسلامي في نهج طائفي، انتهازي، انتهى إلى المقامرة بوحدة البلاد ومستقبل ابنائها. ما لم يدركه قادة الحزب انه إن كانت لعبة التحالف مع إدارة الاحتلال هي المقياس، فغيره أجاد هذه اللعبة من قبل؛ وأن التنافس على إرضاء المحتلين سيكرس الاحتلال ويجعل من إدارته حكماً بين العراقيين. ومن نافلة القول ان هذه ليست أكثر من سياسة إمبريالية تقليدية.

خلال الأسابيع القليلة الماضية، تزايدت الأدلة على التخبط الذي يحيط بمشروع احتلال العراق. ففي حين تتصاعد وتيرة المقاومة ووتيرة العنف الطائفي، ترتفع أصوات على ذروة المؤسسة العسكرية البريطانية تطالب بالانسحاب من العراق. الرئيس الأمريكي، من ناحية أخرى، أظهر تصميماً على عدم الانسحاب ومواصلة مشروع الاحتلال مهما كانت التكلفة، على أساس ان تكلفة الانسحاب هي أكبر بكثير من جهة موقع الولايات المتحدة ودورها العالمي. للخروج من مأزق الفشل والتكلفة السياسية للانسحاب ولدت فكرة لجنة الحكماء التي يقودها وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر. وهناك عدد من التقارير الصحفية التي تفيد بأن تقرير اللجنة، المتوقع نشره بعد انتخابات الكونغرس الأمريكي في الشهر القادم، سيدعو إلى تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات. إن تأكدت هذه التوقعات، فسيبرز للمرة الأولى من بداية الاحتلال توافق فعلي بين مخطط جماعة الحكيم والسياسة الرسمية الأمريكية. وربما يعزز هذا التوافق الرأي القائل بأن العراق بات يشكل عبئاً ثقيلاً على الوضع العربي – الإسلامي، وأن من الأفضل تقسيمه والتخلص بالتالي من عبئه الثقيل على سياسة المنطقة وتضامن شعوبها وانظمتها.

بيد ان مشروع التقسيم سيكون أكثر فداحة وأثقل عبئاً من أي وضع وصله العراق حتى الآن. إن كان العراق يشهد منذ بداية الاحتلال شيئاً من الاقتتال والتطهير العرقي والطائفي، فإن إقرار مشروع التقسيم سيعلي من وتيرة الاقتتال والتطهير. ثمة ملايين من العراقيين الذين يعيشون في مناطق مختلطة، ليس فقط في بغداد ومحيطها، ولكن أيضاً في عمق الجنوب والشمال والوسط. وإن كان الوضع العراقي الحالي قد فجر حالة من التوتر الطائفي في المنطقة العربية، فإن ما ينتظر العراق من مآس، إن بدأ تنفيذ مخطط التقسيم، سيترك آثاراً مدمرة على وحدة شعوب المنطقة وجماعاتها الوطنية. وفي النهاية، وبالنظر إلى ما شهده لبنان طوال أكثر من عقد ونصف العقد من الحرب الأهلية، فإن من الواضح أن شعوب المنطقة تعرف ان مزيداً من التقسيم هو في غير مصلحتها ومصلحة مستقبلها. لقد ناضلت الشعوب عقوداً طويلة ضد التجزئة التي فرضت عليها في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فكيف يمكن لضميرها الجمعي القبول بمزيد من التجزئة؟

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

الأبعاد السياسية لأزمة النقاب في بريطانيا

د. يوسف نور عوض *

■ ما زالت قضية ارتداء النقاب تتفاعل في المجتمع البريطاني وتأخذ حيزا في الصحافة البريطانية، وعلى الرغم مما ذكره وزير الداخلية في حكومة الظل ديفيد ديفيز بأنه يجب أن يكون هناك حوار حول هذه المسألة من أجل تأمين حرية التعبير التي يرى أنها أنتجت واحدا من أعظم المجتمعات الانسانية في التاريخ فالملاحظ هو أن معظم ما يكتب في الصحف البريطانية يسير في اتجاه واحد ولكن ما يثير التساؤل هو لماذا اختيرت قضية النقاب بالذات؟ هل لأنها ذات أبعاد اجتماعية؟ الاجابة هى أن قضية النقاب ليست قضية المجتمع البريطاني وحده فهي أيضا تثار في المجتمعات العربية والاسلامية ويختلف الفقهاء حولها ولكن اثارتها في تلك المجتمعات لم تولد ضراوة النقد الذي بدأ يظهر في الصحافة البريطانية وذلك ما يجعلنا نقبل ما قاله «ديفيد ديفيز» من أن اثارة موضوع النقاب تم ببراعة من قبل وزير الشؤون البرلمانية «جاك سترو» الذي اختار موضوعا صغيرا ليسلط عليه الضوء ليكون منفذا الى موضوع أكبر هو موضوع الارهاب الذي يولده التطرف الاسلامي في نظر الكثيرين في بريطانيا، وهنا مربط الفرس والمجال الذي يخضع للمناقشة لأنه من الجائز أن نقبل بعض النقد الذي يوجه الى ارتداء النقاب والحاجة الاجتماعية لازالته ولكن ليس من السهل أن نقبل الربط المباشر بين النقاب والارهاب في بريطانيا أو في أي مجتمع غربي آخر، وذلك ما يجعلنا نرى أن قضية الحجاب أقحمت من أجل هدف أكبر من الممكن أن يكون هو تصعيد الحملة ضد المسلمين في المجتمعات الغربية ومن الممكن أن يكون رغبة من الحكومة في صرف النظر عن قضايا أكثر سخونة والحاحا والتوجه نحو قضايا جانبية ولكنها قد تستقطب اهتمام الكثيرين على الرغم من خطورة اثارتها بكون الأسلوب المتبع في الاثارة لا يحقق السلام المنشود بل قد يدعو الى مزيد من القلق، وما يؤكد أن الأمر تجاوز حدود البعد الاجتماعي للقضية هو التطورات التي أعقبت اثارتها وخاصة من الجوانب الرسمية كما سنرصدها في ما يلي من حديث.

وكما هو معروف فقد ذهب جاك سترو الى القول بأنه ظل يطلب من النساء اللائي يزرنه في مكتب دائرته في بلاكبيرن لمساعدتهن في قضاء حاجاتهن بضرورة خلع النقاب وقال لقد استجابت الكثيرات لمطلبه ووافقن على وجهة نظره ولكن الأمر اتخذ مظهرا آخر عندما قامت احدى المدارس بوقف المدرسة عائشة عزمي عن العمل لأن النقاب يحول بينها وبين تلاميذها وقد رأت عائشة أن تتقدم الى محكمة العمل لعرض قضيتها وقد جاءت المفاجأة من وزير العلاقات العنصرية «فيل والاس» الذي لم يكتف بقرار الوقف بل طالب المدرسة بأن تفصل عائشة من عملها. وحدث تطور آخر في كلية الطب في جامعة برمنجهام حيث أمرت ادارة الجامعة الطالبات بعدم لبس النقاب في بيئة المستشفيات وان لم تعترض على عملية تغطية الرأس وكانت امبريال كولدج قد منعت حتى غطاء الرأس بعد تفجيرات السابع من تموز/ يوليو ولم يصدر المجلس الطبي البريطاني تعليمات واضحة في هذا الخصوص ولكنه حذر من الأخطار التي تترتب على ارتداء النقاب. وكان من الممكن أن يمر موقف جامعة برمنجهام على أنه أمر يخص ادارة هذه الجامعة ولكن وزير التعليم العالي «دبيل راميل» طالب بأن توحد الجامعات موقفها بشأن منع ارتداء النقاب. وأيد في الوقت ذاته ما ذهبت اليه جامعة برمنجهام وذهبت صحيفة الديلى اكسبريس الى القول بأنه طلب من أساتذة الجامعات التجسس على طلابهم والتبليغ عن كل من يعتقدون أن له ميولا ارهابية وذكرت الصحيفة أن الحكومة تعتقد أن الجامعات هي البيئة التي تفرخ الارهابيين وذلك بسبب نشاط قادة التطرف بين طلابها وقد رفض «واكاس خان» رئيس اتحاد الجمعيات الطلابية الاسلامية هذا الادعاء وقال انه بمثابة القول انك مذنب حتى تثبت براءتك. وقد ذهبت صحيفة «الديلي ميرور» الى القول بان هناك نية لعمل خريطة لما يعرف بالمناطق الساخنة للتطرف وقد طلب الى الشرطة أن تحدد الجامعات والمدارس والمساجد التي تعتبر بؤرا ساخنة لتفريخ الارهاب وقالت وزيرة المجتمعات روث كيلي ان الارهاب هو المشكلة الأولى التي تواجهها بريطانيا وأنها قررت مخاطبة عشرين من رؤساء المجالس في هذا الشأن وقالت الوزيرة ان العالم تغير بعد الحادي عشر من سبتمبر والسابع من تموز (يوليو) ويجب على بريطانيا كذلك أن تتغير مع هذا الواقع وألا تتقاعس، ورأى بعض الوزراء أن تحديد المناطق الساخنة يمكن المساجد من توجيه ارشاداتها الايجابية لتمتين العلاقات الاجتماعية بين المسلمين وغيرهم وقد دعا هؤلاء الى تنظيم برامج في المدارس والجامعات تدعو الى القيم المشتركة التي توحد أفراد المجتمع. وذهبت الوزيرة «تسا جاول» الى أن النقاب هو رمز لخضوع المرآة للرجل.

ولا يمكن بالطبع في هذا السرد تجاوز رأي وزير الداخلية في حكومة الظل «ديفيد ديفيز» الذي في حال فوز المحافظين في الانتخابات المقبلة سيكون المسؤول عن تنفيذ السياسة الداخلية، فقد ذهب الرجل في مقاله الذي كتبه في صحيفة «الصنداي تلغراف» الى أن غضب المسلمين مما كتبه سترو لا يعني أنه كان على خطأ. ولكنه لامه لأنه لم يطالب الحكومة والبرلمان بتشريع يمنع ارتداء النقاب ورأى في النقاب رمزا لاثارة قضية أكبر هي قضية الارهاب في بريطانيا وتساءل هل بريطانيا تريد مجتمعا موحدا أم مجتمعا مقسما يشجع الفصل العنصري الاختياري؟ وذهب الى أن المسلمين في بريطانيا حساسون للنقد وغير مستعدين للدخول في حوار بناء مع الآخرين. وفى الوقت ذاته يريد قادة المسلمين الحماية ضد ما يوجه لهم من نقد أو سخرية. ورأى أن الحكومة لا تفعل شيئا ازاء هذا الموقف وقد تركت المظاهرات تجوب شوارع لندن بعد نشر الصور المسيئة وتدعو الى استخدام العنف كما تقاعست في تقديم أبوحمزة المصري للمحاكمة على مدى سنوات وذهبت الى حد محاولة اصدار تشريع يحض على عدم الكراهية الدينية وهو تشريع أفشلته المعارضة واستبدلته بقانون أقل قوة. وعلى الرغم من هذا الموقف فقد طالب ديفيد ديفيز بحوار هو الذي كان فى نظره الأساس في انتاج واحد من أعظم المجتمعات الانسانية.

وكما نرى فان الحوار الذي يطالب به الوزير يواجه صعوبة بسبب المواقف الأحادية ومحاولة منع القوانين التي تعامل جميع الأديان على قدم المساواة. واذا أردنا أن نستجمع ما ذكرناه سابقا للخلوص الى رؤية شاملة سنجد أن قضية النقاب أثيرت لأغراض تتعلق بأهداف سياسية أخرى هي التي برزت عند وزراء الحكومة وأقطاب المعارضة والصحافيين وغيرهم وهى للأسف موجهة جميعها ضد المسلمين الذين هم جزء لا يتجزأ من المجتمع البريطاني. فنحن لا ننكر أن جماعات اسلامية قامت بتفجيرات لندن ولكن ذلك لا يدمغ مليونا ونصف المليون بريطاني من المسلمين بأنهم ارهابيون أو أنهم يريدون الحاق الأذى بالمجتمع البريطاني بكون معظم هؤلاء المسلمين ولدوا في بريطانيا ولا يعرفون لأنفسهم وطنا غيرها. وهم جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع البريطاني ولا يقلون في ثقافتهم عن أي بريطاني بالعنصر ومن غير الموضوعي أن يصنف البريطاني بحسب ديانته أو عنصره على أنه مختلف من الآخرين، واذا نظرنا الى القاعدة التي قام عليها المجتمع البريطاني الحديث فسنجد أنها قاعدة المجتمع المتعدد الأعراق والثقافات وهى القاعدة التي جعلت بريطانيا متميزة على سائر المجتمعات في العالم الغربي وتعني هذه القاعدة أن كل فرد حر في ما يعتقد بشرط أن يدرك وان يقبل بأن يكون الوطن للجميع. وبالتالي فان ما دعا اليه ديفيد ديفيز من حوار لا يبدو ظاهرا من منطقه فهو قد أراد أن يسجل نقطة لصالحه على الرغم من أن معظم حديثه كان موجها ضد ما سماه الارهاب الاسلامي. ولكن هذه النقطة قد ضاعت في زحمة الاملاءات التي أراد أن يفرضها هو وغيره على أفراد المجتمع المسلم.

ولا شك أن هذا المجتمع المسلم يجد نفسه الآن في موقع الدفاع أمام آراء لا تريد أن تفرق بين مواقف حفنة محدودة وبين مواقف المسلمين بعامة. وهنا مكمن الخطر وهو الأمر الذي يجب أن يلتفت اليه الجميع ولا تكمن خطورة هذا الموقف في ردود فعل المجتمع المسلم بل في ردود أفعال غيرهم الذين قد يصدقون ما يكتب لهم ويعتبرون أن جميع المسلمين في بريطانيا من الأشرار الذين لا يريدون سلام المجتمع وذلك اتهام غير صحيح لأن المسلمين في بريطانيا مواطنون كغيرهم من المواطنين ويقدرون قيم الحرية التي يقوم عليها المجتمع البريطاني. ولكنهم يدركون في الوقت نفسه أن الكثيرين في داخل المجتمع البريطاني لا يلمون بثقافات الشعوب الأخرى وبالتالي هم يصدقون ما يقال لهم ويصبحون ضحية سهلة للتحريض الذكي خاصة الذي ينطلق من دوافع سياسية، وفى رأيي أن المشكلة لا تكمن في الحوار بل في اثارة القضية أصلا لأنها قضية غير موجودة.

* كاتب من السودان

تغيير صورتنا في الغرب

د. علي محمد فخرو

■ عندما يُظهر استطلاع للرأي في أمريكا بأن الرأي العام الأمريكي ينظر في غالبه للشعوب العربية والإسلامية بأنها شعوب متأخرة، بدائية، غير متحضرة، تسيء معاملة النساء، مولعة بالحروب، متعطشة للدماء، غارة ماكرة، وبربرية قاسية. وعندما يجيب بعض تلامذة مدرسة في الغرب بأن المسلمين هم أتباع ديانة غريبة، ديابة عجيبة الأطوار وسحرية، وأن المسلمين هم شعب ذو دين مضحك، وأنهم كفار يمارسون تعدد الزوجات. وعندما تصبح، صورة العربي المسلم كانسان إرهابي مخرب، متعصّب متخلف، جزءاً من التراث الإعلامي الغربي. وعندما يوجد أكثر من ألف فيلم من إنتاج هوليوود يتعامل مع العرب والمسلمين على أنهم من الأشرار الأنذال، يشترون النساء ويبيعونهن في أسواق النخاسة، وأن نساءهم لسن أكثر من مغويات ماكرات ساحرات، وأنهم إما أصحاب ملايين مبتذلين، أو بدو ساذجين أو راقصات شبقات أو من الإنتحاريين الهووسين.

وعند ما تضع كتب التاريخ المدرسية، في أغلب بلدان الغرب، العرب خارج إطار التاريخ فلا تذكر تاريخهم، أو أنها تذكر هذا التاريخ بصيغ سلبية تقلل من إنجازاتهم الحضارية. وعندما تعج المكتبات الغربية بكتب القصص والروايات التي ترسخ تلك الصور النمطية الجارحة المستهزئة وتربطها بتاريخ مليء بالآلام من مثل الحروب الصليبية أو هجمات القراصنة منذ قرون أو استشراق مبتذل. عندما تكون الثقافة الشعبية والثقافة العالمة في بلاد الغرب مملوءة حتى النخاع بصور تلك النمطية فاننا أمام ظاهرة ليست وليدة الساعة، وليست نتاج هذا الحدث من مثل مأساة الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) أو ذاك الحدث من مثل تصريحات نارية لزعيم عربي أو مسلم. إنها نتاج لذاكرة تاريخية مشوشة ومنحازة تكونت بصورة تراكمية عبر القرون ودخلت في نسيج الثقافة الغربية ونظرتها للآخر العربي المسلم. وأصبحت تلك الذاكرة التاريخية ثقافة رمزية غريزية تتفجر غضباً وتجريحاً وإقصاء بعد كل عمل إرهابي أو عند كل توتر سياسي أو عند أي ممانعة إسلامية للذوبان في ثقافة الغرب.

هل يعقل أن محنة ثقافية تاريخية بمثل هذا العمق والاتساع يمكن مواجهتها بحملات علاقات عامة تتمثل في إنشاء بضع محطات تلفزيونية أو نشر بضع جرائد ومجلات تتحدث باللغات الانكليزية والفرنسية والإسبانية أو في حركة ترجمة نشطة للكتب العربية والإسلامية إلى تلك اللغات؟ هذه بالطبع خطوات ستكون مفيدة ولكنها ستبقى هامشية التأثير تماماً مثل صبغة اليود التي توضع على جرح مليء بالقيح والجراثيم. أساس حل تلك الإشكالية لن يكون في مثل كذا خطوات، بل في مكان آخر.

هنا يجب أن نكون صريحين مع انفسنا. فإسهام العرب والمسلمين في تكوين صورتهم السلبية النمطية تلك هو كبير للغاية. فأوطانهم تزخر بالحروب والصراعات والاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان وكل مظاهر التخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، وجالياتهم في بلاد المهجر متشرذمة ومتخاصمة وغير ملتزمة. إن أوطاناً وشعوباً مثل تلك لايمكن أن تحظى بالاحترام وإنما في الواقع تجتذب الاستعداء والإحتقار. وإذن ففي قلب هذه الظاهرة تكمن مواضيع التوحد العربي والإسلامي والنهوض والتقدم والحداثة والتنمية والديموقراطية التي سيؤدّي حلّها إلى القوة والرفعة للأمة، ومن ثم إلى الإحترام وعدم التعرض للمقدسات وعدم التدخّل في كل صغيرة وكبيرة من الشؤون الداخلية. تلك معادلة لا يمكن تجاهلها. والتاريخ الحديث يشير إلى نماذج حية لدول في آسيا على الأخص كانت مثار الاستخفاف بها وبشعوبها، حتى إذا ما نفضت عن نفسها غبار التخلف بكل مكوناته توقف الاستخفاف بها وتبددت صور النمطية عن شعوبها.

في بلاد العرب يكمن الحل في استئصال الأرحام التي تولد بشراً يتعايشون مع الاستبداد والقهر والتخلف والعيش خارج العصر. عند ذاك ستضعف الذاكرة التاريخية المنحازة في الغرب لتحل محلها صور ذهنية موضوعية جديدة تجعل علاقتنا مع الآخر الغربي علاقة احترام متبادل يفرضه الواقع ولا تمليه ذكريات القرون.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 0208 (6 خطوط)
فاكس: 8902 741 0208 أو 7637 748 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف/فاكس: 5066089 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel/Fax: (9626) 5066089
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364